جدول باسماء بعض النقابيين من العمال الذين اعتقلوا أو أبعدوا من قبل السلطات الاسرائيلية

الاسم	العمر	المركز النقابي	العمل	تاريخ الاعتقال او الابعاد
محمود محمد شربيني	٣٢	امين سر نقابة عمال المطابع	عامل مطبعة	أيار ١٩٦٩
زكريا خليل حمدان	٢٨	امين سر فرع الاتحاد بنابلس	متفرغ للعمل النقابي	١٩٦٩/٦/٥
نعيم قبلاني	٢٢	عضو اداري لنقابة عمال الخياطة	خياط	١٩٦٩/٦/١
ميشيل سنداحه	٣٧	سكرتير نقابة شركة الكهرباء	محاسب	١٩٦٩/٦/١٠
يعقوب فراح	٢٢	سكرتير نقابة الخياطين	خيـــاط	١٩٦٩/٦/٣
محمد جاد الله	٤٥	سكرتير نقابة الفنادق عضو الهيئة الادارية لنقابة المصارف	عامل فنادق	١٩٦٩/٦/١٠
أحمد نبيل النمري	٢٣	بالقدس	مراقب بنك	١٩٦٩/٦/١
حسن دندليس	٢٤	عضو نقابة المطابع	عامل مطبعة	١٩٦٩/٦/١
عايش فايز نعمان	؟	عضو هيئة ادارية لنقابة صناعات الجلود	عامل أحذية	١٩٦٩/٧/١

صعيد مقارنة أجور العمال الذين يعملون في اسرائيل بأجور العمال العرب في المناطق المحتلة ذاتها. فلكي تحافظ السلطات على المبدأ الذي أقرته بشأن مساواة اجور العمال العرب من المناطق المحتلة الذين يعملون في اسرائيل بأجور الاسرائيليين، قامت بانشاء صندوق خاص ، « حيث تحول اليه الحسومات التي تخصم من العامل العربي والتي تشابه الحسومات التي تخصم من العامل الاسرائيلي (باستثناء ضريبة الدخل وضريبة التأمين الوطني) ، وذلك لانفاق هذه المبالغ على مشاريع الانعاش في المناطق المحتلة »(٢). ويبلغ مقدار هذه الحسومات حوالي ٤٠ ٪ من أجر العامل الاصلي، « تعود الى العامل الاسرائيلي في نهاية المطاف على شكل أيام عطل مدفوعة واجازات مرضية، وعلاوات للاولاد وتعويضات وتقاعد ، بينما لا يعود شيء من هذه الامور الى العامل العربي ، الذي يدفع له فقط عن يوم عمله . واكثر من ذلك تحسم من معاش العامل العربي اجور النقل الى مكان عمله . وهذا يعني ، حتى لو افترضنا صحة كلام تقرير السلطات الاسرائيلية بالنسبة للاجور ، ان أجر العامل العربي في واقع الامر أقل بكثير من أجر العامل الاسرائيلي، وليس مساويا له كما تدعي سلطات الاحتلال »(٣). ولكي تتضح الصورة بشكل أوضح ، نورد على سبيل المثال نسبة الحسومات على أجر العامل الزراعي العربي الذي يعمل في اسرائيل ، وذلك كما ورد في مذكرة الرابطة الاسرائيلية للحقوق الانسانية والمدنية(٤). تقول المذكرة : « ان اجر العامل العربي في الاراضي المحتلة ، الذي يستخدم في اسرائيل ، يخفض تخفيضا مريعا بواسطة اجراءات ادارية . فأجر العامل العربي والعامل الاسرائيلي هو ذاته اسميا ، غير ان العرب لا يتلقون اجورهم مباشرة بل من خلال الحاكم العسكري للمنطقة التي يعيشون فيها ، فيقوم هذا بحسم ما يربو على نصف الاجر ... فالاجر الاسمي للعامل الزراعي في اسرائيل هو ١٥،٧٥ ليرة اسرائيلية يحسم منها ٤،٠٥ ليرة اسرائيلية للضمان الاجتماعي والتأمين الصحي ، و٢،٢٠ ليرة للنقل ثم يحسم ٢،٢٠ ليرة اسرائيلية للتنظيم . بذلك يصبح الاجر الفعلي للعامل العربي ٧،٢٥ ليرة اسرائيلية فقط في اليوم الواحد ، وهو لا يتمتع بأي شكل بالتأمين الصحي والضمانات الاجتماعية».

وفيما يتعلق بأجر العامل العربي المستخدم في المناطق المحتلة ذاتها ، فهناك فارق كبير في اجره اذا ما قورن بأجر العامل الذي يعمل داخل اسرائيل ، بحيث يصل هذا الفارق الى حوالي النصف . فمتوسط أجر العامل الصافي في المناطق المحتلة بعد ١٩٦٧ يتراوح بين ٦ الى ٧ ليرات يوميا ، بينما تتضارب الارقام بشأن متوسط أجر العامل من المناطق المحتلة الذي يعمل في اسرائيل. فقد ذكر وزير العمل الاسرائيلي في مقابلة أجرتها معه صحيفة دافار بتاريخ ١٩٧١/٦/١٨، ان متوسط أجر العامل العربي من المناطق يبلغ ١٦ ليرة